مرات تقريبا أى وصل إلى حوالى ١٨ مليار كيلو وات ساعة سنويا . وصحيح أنه لا يوجد فى المستقبل ما يثير الأزعاج بشأن توفير الطاقة الكهربائية – على الأقل حتى عام ١٩٨٥ – ولكن الصحيح أيضا – أن إمكانيات توليد الكهرباء باستخدام مياه النيل – وهى أقل مصادرها تكلفة – قد قاربت حدودها القصوى . . ولذلك نجد أن الاعتماد على البترول قد بدأ يتزايد فى السنوات الأخيرة بصورة مقلقة . . فقد تضاعف حجم المنتجات البترولية المستخدمة فى قطاع الكهرباء من ١.١ مليون طن عام ١٩٧٥ إلى ٤.٣ مليون طن عام ١٩٧٩ . .

والمعروف أنه فى ظل الارتفاع المستمر فى أسعار البترول فإن توليد الكهرباء باستخدام البترول هو أعلى المصادر تكلفة . . بل إن هناك اتجاها عالميا يجعل إحراق البترول للحصول على الطاقة نوعا من الحماقة الاقتصادية ! إن هذه الحقيقة يمكن أن نستوعبها تماما إذا عرفنا أن العائد من استخدام البرميل الواحد من البترول مهما ارتفع – ثمنه يصل إلى ألف دولار فى حالة استخدامه فى صناعة البتروكيماويات ! فهل من المعقول أن نستخدم البترول بعد ذلك للتدفئة أو للإنارة . . إن المصادر البديلة بعد ذلك هى الفحم والطاقة النووية . . والفحم غير متوافر عندنا . . فلا بديل عن استخدام الطاقة النووية . . والحقيقة أن هذا الاتجاه يعنى فعلا أننا دخلنا العصر الحديث من أوسع أبوابه . . فقط يجب أن نعرف أن أى مشروع للحصول على الطاقة عن طريق الطاقة النووية يحتاج إلى ٨ سنوات على الأقل . . وأظن أنا يجب أن نبدأ فورا !

وفى نفس هذا المجال أشار البيان إلى النجاح الذى حققته مصر فى إبرام ٥٥ اتفاقية مع ٣٤ شركة بترولية أجنبية للبحث عن البترول . . وذلك فى الفترة من عام ٧٣ إلى ٧٩ . . وقد غطت هذه الاتفاقيات تقريبا كل المناطق المحتمل تواجد البترول بها فى مصر . . وأضاف البيان أنه من المتوقع إبرام ١٠ إتفاقيات جديدة للبحث عن البترول خلال العام الحالى ١٩٨٠/١٩٨١ – إن هذه الاتفاقيات الجديدة تعكس حقيقة الدور الفعال الذى يلعبه قطاع البترول لتنمية الاقتصاد المصرى . كيف ؟ . .

المعروف أن الاتفاقيات السابقة ألزمت الشركات المتقدة بإنفاق ١١٠٠ مليون دولار على عمليات البحث والتنقيب . . وفى نفس الوقت ألزمتها بالتنازل عن نصف حصتها من الأراضى الممنوحة لها للبحث فيها فى حالة عدم وجود بترول بها . . هذا الشرط يتم تطبيقه سنويا . . فإذا نجحنا بعد ذلك فى عقد ١٠ اتفاقيات جديدة فى نفس المناطق التى تنازلت عنها الشركات الـ ٣٤ السابقة . . فإن هذا يعتبر منتهى النجاح لقطاع البترول . . الذى يبيع بضاعته مرتين ! ويعنى أيضا ثقة الخبرات الأجنبية فى وجود مناطق بترولية جديدة لم يتم اكتشافها بعد . □

«آمنت بالله» .. فى بيان د. عبد الرزاق عبد المجيد

سيد سلامة

أكتوبر

كانت لفتة تستحق التسجيل . فى كلمة الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية . . فقد انفرد بأمر هام . . ويبدو أنه كان أكثر تفاؤلا وثقة . .

د . عبد الرزاق عبد المجيد

واللفتة . . أن يردد قبل إلقاء البيان القسم الذى رددة من قبل أثناء توليه المنصب . فقال القسم بالله العظيم أن أسير على العهد . وأن أحترم الدستور والقانون وأن أحافظ على مصالح شعب مصر . وماكان الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد فى حاجة إلى ترديد هذا القسم . وبهذه الحماسة . . فهل هو ثقل المسئولية والأمانة التى يحملها على كتفيه ؟ يبدو ذلك

والذى أعجبنى فى البيان . . أن نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية قد ردد أكثر من عهد . من أجل حل كل المشاكل الاقتصادية . فهناك عهد بتدعيم الجنيه المصرى . وعهد بزيادة معدلات التنمية . وعهد بتحسين الاستثمار . وعهد برفع مستوى المعيشة . وعهد برفع مستوى المعيشة . وعهد بسيادة السلام الاجتماعى .

وتلك صفقت القاعة أكثر من مرة – عشر مرات – للدكتور عبد الرزاق عبد المجيد . لكن الأكف قد التهبت عندما تحدث عن الضرائب وقال : بصراحة . أليس هناك مليون قادر فى مصر ؟ ! كل واحد يستطيع أن يدفع فى المتوسط ألف جنيه فى السنة . هذه ألف مليون جنيه . أليس هناك نصف مليون قادر فى مصر ! يستطيع أن يدفع كل واحد أربعة آلاف جنيه فى السنة ! ! إذن فلدينا القدرة على تحصيل هذه الأموال

إن الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد قد وضع يده على الجرح أما تقرير العملية . متى وكيف ؟ فتلك مسألة سهلة . وربما قد التهبت أكف المشاهدين مع الذين صفقوا فى القاعة . لنائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية

وقد كانت مشكلة الأجور من أهم المشاكل التى تحدث عنها الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد وقد صفق المجتمعون أكثر من مرة فيما لا يزيد على عشر دقائق . صفقوا مرة عندما تحدث عن اعادة هيكل الأجور . ومرة عندما تحدث عن مضاعفة الأجور . ومرة ثالثة عندما قال . لن نخفض الدعم . ومرة رابعة عندما قال . لما ننظر إلى المستقبل . ويكون الحد الأدنى للأجور بعد عشرين سنة بعد عشر سنوات . بعد خمس سنوات . ليس عشرين جنيها . بل نقول مائة جنيه .

أعجبنى كثيرا العبارات الرشيقة التى ألقاها الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد ويبدو أن من يعيش حياة الأرقام والحسابات والكمبيوتر لا ينقصه شئ من البلاغة واليان . فنجده يقول : الروتين لا يخلق الروتين . و . أن نتحكم فى الرمال المتحركة بما يحيلها إلى أرض صلبة متماسكة .

ويستمر نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية فى سرد الإنجازات فى المجال الاقتصادى إلى أن تأتى نهاية البيان بكلمتين يرددهما الإنسان كلما رأى الله فى إحدى معجزاته . لتجلى قدرته . ولاشك فى أن الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد قد رأى معجزة حتى يردد . آمنت بالله . آمنت بالله . □

صدقت يا وزير الزراعة

أبو الوفا بدور

أكتوبر

نجح الدكتور داود كثيرا عندما أعلن فى بيانه أمام المؤتمر العام للحزب الوطنى عن الوضع الحقيقى للأمن الغذائى فى مصر ونجح أكثر عندما عرف الأمن الغذائى بأنه فلسفة اقتصادية شاملة وليس مشروعا يقام هنا أو مشروعا يقام هناك .

لقد عرض الدكتور داود فى بيانه مجموعة من الأرقام أثبت بها مدى التطور القائم فى الحياة الزراعية المصرية . . والأرقام كما نعرف جميعا لا تعرف الكذب إنما هى حقائق واضحة تدل على واقع أكثر وضوحا . . فمن ٧٨٣ مليون جنيه – دخل مصر الزراعى – عام ١٩٧٠ إلى ٢.٧ مليار جنيه عام ٧٩ . .

هذه الزيادة بالطبع نتيجة للزيادة فى المنتجات الزراعية خلال العشر السنوات الماضية وعلى سبيل المثال ارتفع انتاج الخضر من ٥ ملايين طن عام ٧٠ إلى ٨ ملايين طن عام ٨٠ . . والفصح